الأمم المتحدة

A/HRC/23/54

الجمعية العامة

Distr.: General
25 March 2013
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والعشرون
البند ٥ من جدول الأعمال
هيئات وآليات حقوق الإنسان

تقرير المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢ (جنيف، ١-٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)*

الرئيسة - المقررة: علياء **آل ثاني** (قطر)

موجز

يتضمن هذا التقرير موجزاً لمناقشات وتوصيات المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢، الذي عُقد في جنيف في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٩/٢٤.

وتتعلق التوصيات العملية المنحى التي أصدرها المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢ بموضوع تنمية وعولمة محورهما الإنسان، ويشمل ذلك الحوكمة الديمقراطية، والمشاركة والحركات الاجتماعية، وتمويل التنمية، والشراكة العالمية من أجل التنمية، والتنمية المستدامة، والتضامن.

* يُعمم المرفق الثاني باللغات التي قُدِّم بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٣	٣
ثانياً –	افتتاح المحفل الاجتماعي	٤-٨	٣
ثالثاً –	موجز المداولات	٩-٦٣	٥
	ألف– تنمية وعولمة محورهما الإنسان	٩-١٤	٥
	باء – التنمية التشاركية	١٥-٢٠	٧
	جيم– الحوكمة الديمقراطية	٢١-٢٥	٩
	دال – الحركات الاجتماعية	٢٦-٣١	١٠
	هاء – الحركات الاجتماعية وحقوق المرأة	٣٢-٣٦	١١
	واو – الحشد المتسق لجميع مصادر تمويل التنمية	٣٧-٤١	١٣
	زاي– النظام المالي العالمي وتهيئة بيئة عالمية مواتية للتنمية	٤٢-٤٦	١٥
	حاء– اجتماع المائدة المستديرة: تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية	٤٧-٥٣	١٧
	طاء – تعزيز التنمية المستدامة في عصر العولمة	٥٤-٥٨	٢٠
	ياء – النُهُج المبتكرة إزاء التنمية والعولمة	٥٩-٦٣	٢١
رابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات	٦٤-٧٨	٢٣
	ألف– الاستنتاجات	٦٥-٦٨	٢٣
	باء – التوصيات	٦٩-٧٨	٢٥

المرفقات

الأول –	جدول الأعمال المؤقت	٢٧
الثاني –	List of participants	٢٨

أولاً- مقدمة

١- قرر مجلس حقوق الإنسان، في قراره ١٣/٦، الحفاظ على المحفل الاجتماعي بوصفه حيزاً فريداً للحوار بين ممثلي الدول الأعضاء والمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات القاعدة الشعبية والمنظمات الحكومية الدولية، بشأن القضايا المتصلة بتعزيز تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة. وبناءً على ذلك، يعقد المحفل اجتماعات سنوية منذ عام ٢٠٠٨[(١)].

٢- وعملاً بقرار المجلس ٢٤/١٩، اجتمع المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢ في جنيف في الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وعيّن رئيس المجلس السيدة علياء آل ثاني، السفيرة فوق العادة والمفوضة والممثلة الدائمة لقطر لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، رئيسة - مقررة للمحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢. وتلبيةً لطلب المجلس في قراره ٢٤/١٩، ركز المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢ على موضوع "تنمية وعولمة محورهما الإنسان"، وبخاصة ما يلي: (أ) التنمية التي محورها الإنسان والحوكمة العالمية في عصر يشهد تحديات متعددة وتحولاً اجتماعياً؛ (ب) تعزيز التدابير والإجراءات الرامية إلى تحقيق التنمية القائمة على المشاركة والحوكمة الديمقراطية، بما في ذلك عن طريق الدور الذي يقوم به المجتمع المدني والحركات الاجتماعية على المستويات الشعبية والمحلية والوطنية؛ (ج) تدعيم بيئة عالمية مساعدة للتنمية، بوسائل منها النظام المالي الدولي الذي ينبغي أن يدعم النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمنصف، والتنمية المستدامة واستئصال الجوع والفقر في البلدان النامية، مع السماح في الوقت ذاته بتعبئة متسقة لجميع مصادر تمويل التنمية.

٣- وأُعد برنامج عمل[(٢)] المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢ بتوجيه من الرئيسة - المقررة وبإسهامات من الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وبالإضافة إلى ذلك، أُثريت المناقشات بفضل تقرير المعلومات الأساسية (A/HRC/SF/2012/2) الذي قدمته المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى المحفل الاجتماعي عملاً بالفقرة ٨ من قرار المجلس ٢٤/١٩. ويتضمن التقرير الذي بين أيدينا موجزاً لمداولات المحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٢، بالإضافة إلى استنتاجاته وتوصياته.

ثانياً- افتتاح المحفل الاجتماعي

٤- أكدت الرئيسة - المقررة، في ملاحظاتها الافتتاحية، أهمية اتخاذ نهج استشرافي وعملي المنحى لتعزيز التنمية والعولمة اللتين محورهما الإنسان. وشددت على أن "التنمية التي محورها الإنسان" تتطلب أن تركز عملية التنمية على الإنسان كمستفيد وموجِّه للتنمية. وأكدت

(١) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن المحفل الاجتماعي، انظر الموقع http://www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/SForumIndex.aspx.

(٢) متاح في الموقع http://www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/SForum2012.aspx.

الأهمية البالغة لذلك في عصر العولمة الذي يؤدي فيه تزايد الترابط بين الدول والشركات والأفراد إلى تأثيرات مهمة على حقوق الإنسان. فإذا كانت العولمة توسع آفاقنا في مجال العلم والتكنولوجيا، وتحقق الثورة والازدهار، وتعزز تبادل المعلومات والاتصالات، فبإمكانها أيضاً أن تعرّض الهوية الفردية والتنوع الثقافي للخطر وأن تشجع مظاهر عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية، وأن تيسر السبيل إلى عدم الاستقرار المالي. وفي هذا السياق، من شأن اتخاذ نهج إزاء التنمية والعولمة، قائم على حقوق الإنسان ويُركز على الإنسان، أن يساعد على تحقيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان كافةً[٣].

٥- وأدلت مارسيا ب. ج. كران، مديرة شُعبة البحوث والحق في التنمية، بكلمات ترحيب باسم المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأكدت في كلمتها ضرورة تقيد التنمية العالمية والحوكمة العالمية بالالتزامات الدولية بحقوق الإنسان التي تعهدت جميع الدول بالوفاء بها. ولذلك ينبغي أن يكون الشاغل الأساسي للتنمية هو ضمان التحرر من الخوف والفاقة وتوفير حياة كريمة للجميع. وقالت إن اتخاذ نهج إزاء التنمية والعولمة يركز على الإنسان من شأنه أن يعزز إعمال حقوق الإنسان والرفاه للجميع، بطرق منها مشاركتهم الفعالة والحرة والهادفة في التنمية، والتوزيع العادل لثمار التنمية، والنهوض ببيئة وطنية ودولية مواتية للتنمية.

٦- وأشارت لاورا دوبوي لاسير (أوروغواي)، رئيسة مجلس حقوق الإنسان، في كلمتها، إلى أن التنمية الاقتصادية ينبغي أن تصاحبها مظاهر تقدم في حقوق الإنسان. وفي عالم يزداد عولمة، يُلاحظ أن العديد من التحديات المعاصرة لحقوق الإنسان تتجاوز الحدود الوطنية، وتقوّض أهداف العدالة الاجتماعية والسلام والأمن، وتتطلب حلولاً شاملة ودولية. وفي ظل هذه الظروف، من المهم ألا يقتصر منظور التنمية المُدرج في إعلان الأمم المتحدة بشأن الحق في التنمية على التطلعات الاقتصادية. بل إن الإعلان ينص على إطار نظري شامل للتنمية يقوم على التمتع بجميع حقوق الإنسان، ويمكن النهوض به عن طريق تهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية، ويمكن تعزيزه بتطبيق مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في المساءلة والعدالة وعدم التمييز والمشاركة والتمكين والشفافية.

٧- وتناولت السيدة توكل كرمان، الفائزة بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١١، في كلمة وجهتها بالفيديو إلى المحفل الاجتماعي، القوة الحاشدة لحقوق الإنسان العالمية أثناء ثورات الربيع العربي. وسلطت الضوء على تزايد الترابط بين الدول والشعوب، بما في ذلك عن طريق وسائط الإعلام الاجتماعية، باعتبار هذا الترابط محركاً أساسياً للنقل السريع للقيم الديمقراطية ولمبادئ حقوق الإنسان التي أشعلت ثورات الربيع العربي. وشدّدت أيضاً على العلاقة بين التوزيع غير العادل لثمار التنمية وثورات الربيع العربي. وقالت إن الهدف النهائي لهذه

(٣) النصوص الكاملة للبيانات والعروض التي قُدِّمت للأمانة منشورة في الموقع الشبكي التالي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان:
.http://www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/SForum/Pages/StatementsPresentationsSForum2012.aspx

الثورات هو استئصال الفقر والجهل والفساد، وتحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وجعل العولمة ظاهرة إيجابية تفيد جميع الناس. وفي هذا الصدد، فإن سقوط الأنظمة الديكتاتورية في العديد من البلدان ليس إلا بدايةً لعملية ثورية لن تتوقف إلا بالقضاء على المحسوبية والفساد وبإعمال حقوق الإنسان.

٨- وفي إطار الجزء المتعلق بالبيانات العامة، أخذ الكلمة ممثلو الجزائر، وكوبا، وملديف، ونيبال، بالإضافة إلى منظمة الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين. وأشار المتحدثون إلى أن الأزمات العالمية المتعددة تفرض تحديات غير مسبوقة أمام التمتع بحقوق الإنسان وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً. وأشاروا كذلك إلى الحاجة إلى برنامج إنمائي شامل من أجل تحقيق تحول اقتصادي في هذه البلدان، وإلى أن التنمية العالمية المستدامة تتطلب تنمية أفقر الفئات وأضعفها. وقالوا إن الحفاظ على الأرض للأجيال القادمة، واحترام حقوق الإنسان والقيم العالمية، أمر مهم لنجاح أو فشل التنمية التي محورها الإنسان وللدول الجزرية الصغيرة النامية. وينبغي للحق في التنمية أن يوحد جهود البلدان المتقدمة والنامية في تعزيز نهج إنمائي محوره الإنسان وقائم على الحقوق يسمح بالمشاركة الهادفة من جانب الفئات المهمشة والضعيفة، ومؤسسات الأعمال التجارية، والمجتمع المدني، والحكومات الأصغر حجماً. وحث أحد المتحدثين مجلس حقوق الإنسان على النظر بجدية في توصيات المحفل الاجتماعي في ضوء دوره المهم كأداة لمشاركة المجتمع المدني، وأوصى بأن يتناول المحفل الحاجة إلى نظام دولي ديمقراطي وعادل يكون أساساً للتنمية.

ثالثاً- موجز المداولات

ألف- تنمية وعولمة محورهما الإنسان

٩- أشار جوهان غالتونغ، رئيس جامعة ترانسند للسلام، إلى أن هذا العالم متعدد الأقطاب وسريع التطور تنشأ فيه بلدان جديدة وتضمحل أخرى. وعرض في كلمته ستة نماذج للتنمية، هي: الليبرالي الغربي، والماركسي الغربي، والبوذي، والإسلامي، والياباني، والصيني. وقال إن المجتمعات المحلية ينبغي أن تكون هي محور التنمية، وإن التنمية على مستوى المجتمعات المحلية من شأنها أن تنهض بالفئات الفقيرة والمهمشة. وسلط الضوء على الحاجة إلى زيادة حشد الموارد والإرادة السياسية من أجل تحقيق التنمية عن طريق العمليات الديمقراطية والحوار. كما دعا إلى وضع إطار نظري تشاركي جديد للتنمية يتسم بمزيد من المرونة، ويجمع بين أفضل عناصر النماذج الستة التي عرضها تمشياً مع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وأشار جوهان غالتونغ إلى أن هذا الإطار النظري للتنمية ضروري لإنشاء مجتمع أكثر عدالة محوره الإنسان.

١٠- وأكدت ميرنا كانينغهام، عضو المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، أهمية تناول التنمية وحقوق الإنسان بطريقة شاملة تسهم في تحقيق التنوع الثقافي والانسجام مع الطبيعة وفي الإعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان. وتناولت في كلمتها مسائل التوازن، والتضامن، والاستدامة، والتشارك، والاستقلالية، والحكم الذاتي، بوصفها مبادئ مشتركة في معظم الآراء العالمية للشعوب الأصلية، ودعت إلى إدراج هذه المبادئ في عملية التخطيط الإنمائي. وقالت إن أحد سُبُل القيام بذلك هو عن طريق آليات منهجية لإشراك الشعوب الأصلية تحترم مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في مشاورات قائمة على حسن النية. وتناولت بالوصف مفهوم "الحياة الكريمة" كمثال لتنمية الشعوب الأصلية بأسلوب يحترم التنوع الثقافي، ويؤكد أهمية التعليم، ويعزز الاستدامة. وينبغي للتنمية التي محورها الإنسان أن تتضمن التعليم المتعدد الثقافات، والمعارف التقليدية، واحترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي، والتضامن بين الأجيال، والحقوق الجماعية.

١١- وتطرقت دلفين جيراب، المستشارة الرئيسية لمركز المساعدة القانونية في تشاد، للتحدي الذي يواجه وضع عمليات وإنشاء مؤسسات تلبي احتياجات الفقراء. وأشارت إلى أن الفقراء لم يستفيدوا من عائدات النفط في تشاد، وإلى أن هذا الوضع لن يتغير إلا في ظل نظام حكم فعال وتشاركي ومسؤول. وقالت إن عائدات النفط في البلد تُوجّه للتسلح لا للتنمية، وإن السعي للسيطرة على هذه الموارد هو أحد أسباب النزاع الداخلي. وفي سياق الإشارة إلى مشاركة البنك الدولي في تمويل إنشاء خطوط الأنابيب، أوصت بأن تُخضع المؤسسات المالية الدولية المشاريع الإنمائية لمزيد من التدقيق فيما يتعلق بآثار هذه المشاريع على حقوق الإنسان. وفي الختام، دعت إلى تطبيق الحوكمة الديمقراطية، وإنشاء نظام قضائي مستقل، وتغيير السياسات التمييزية، وإرساء دعائم التضامن الدولي، من أجل مساعدة شعب تشاد في نضاله من أجل السلام والتنمية المستدامة.

١٢- وقال مارتن خور، المدير التنفيذي لمركز الجنوب، إن التنمية التي محورها الإنسان ينبغي أن تقود العولمة وليس العكس. ويستلزم ذلك بذل جهود مستمرة لإصلاح الاقتصادات الوطنية والنظام الاقتصادي الدولي. وأشار إلى أن تعزيز التنمية التي محورها الإنسان يستلزم، ضمن جملة أمور أخرى، عودة القطاع المالي إلى خدمة الاقتصاد الحقيقي؛ ومراجعة عملية تحرير الحركات المالية عبر الحدود، وتنفيذ توصيات الأمم المتحدة التي اعتُمدت عقب الأزمة المالية؛ وضمان المتابعة المتوازنة لنتائج مؤتمر ريو+٢٠ فيما يتعلق بالركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ والحد على نحو منصف من انبعاثات الكربون؛ وتوسيع نطاق الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ ليتضمن المنظور البيئي، وتعزيز ركيزة الاقتصاد؛ والاهتمام بمسألة توفير فرص العمل، وتوزع الدخل، والعوامل العالمية التي تؤثر في التنمية الوطنية. ودعا إلى إدراج حقوق الإنسان في خطة التنمية، ولكن دون استبعاد التنمية الاقتصادية. وقال إنه ينبغي تناول مسائل التنمية على نحو شامل من أجل توضيح التوازن السليم بين النمو والعمل والديون السيادية، ودور الدولة في التنمية، والاحتياجات الأساسية للسكان، ودور المجتمعات المحلية في التخطيط الإنمائي.

١٣- وشارك ممثلو الصين، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، ومكتب أمين المظالم في فنزويلا، ومنظمة الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين، وحركة "توباي أمارو" الهندية، والرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، في الحوار اللاحق الذي تناول الحق في التنمية، وسياسات مكافحة الفقر، والمشاركة التمثيلية في عمليات اتخاذ القرار، والليبرالية الجديدة، والأزمات العالمية المتعددة، وبرامج التكيف الهيكلي. واقتُرح أن تتحمل البلدان المتقدمة مسؤولية أكبر عن عواقب إجراءاتها، وأن تسقط أعباء ديون البلدان النامية، وتقدم التعويض للبلدان التي كانت مُستعمرة.

١٤- وأجاب المحاورون، في إطار الملاحظات الختامية، على ما طُرح من أسئلة محددة وتعليقات. وتناولت ميرنا كانينغهام التأثير الكبير للأزمات العالمية على حقوق الإنسان المكفولة للشعوب الأصلية، مبيّنةً مؤشرات "الحياة الكريمة" التي تناولها المنتدى الدائم المعني بالشعوب الأصلية. وأكدت دلفين جيراب أن عائدات النفط في بلدها لا تُوزع بصورة منصفة بسبب الفساد وزيادة التسلح. وشدد مارتن خور على أهمية توضيح التزامات الدولة إزاء حقوق الإنسان فيما يتعلق بالسياسات ذات التأثير السلبي على دول أخرى. وفيما يخص مسألة الديون السيادية، دافع خور عن السياسات التي تعزز الإقراض والاقتراض المسؤولين، ودعا إلى إنشاء نظام تحكيم بشأن الديون السيادية. وأكد جوهان غالتونغ أهمية تسخير العناصر الإيجابية للرأسمالية لمصلحة التنمية، مع تجنب تفاقم مظاهر عدم المساواة والأمراض الاجتماعية بإبقاء باب التخطيط الإنمائي مفتوحاً أمام مجموعة متنوعة من نماذج التنمية وأمام جميع الخبرات الإنسانية.

باء- التنمية التشاركية

١٥- تناولت فيرجينيا داندان، الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، مشروعاً لتنمية قدرات المجتمع في مجال حقوق الإنسان تشارك في رعايته اللجنة الفلبينية لحقوق الإنسان واللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان، ويُنفذ في مجتمعات السكان الأصليين في الفلبين ونيوزيلندا. وعرضت الخبيرة المستقلة خبرتها كرئيسة للمشروع في الفلبين، وتجربتها في العمل مع المجتمعات الأصلية في باجو. وسلطت الضوء على التقدم الكبير الذي أحرزه المشروع في تحقيق نتائج إنمائية إيجابية وفي تعزيز الوعي بحقوق الإنسان في مجتمع باجو، وذلك بتخطيط المشروع على نحوٍ ملائم ثقافياً وعن طريق التنمية المقررة ذاتياً. وأكدت أن العاملين في مجال حقوق الإنسان لا ينبغي لهم أن يركزوا حصراً على منع انتهاكات هذه الحقوق، وإنما أن يسعوا أيضاً إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من تحقيق أقصى مستوى من الرفاه الذاتي. وفي هذا السياق، ينبغي لحقوق الإنسان أن تحدد لنا كيف يمكننا أن نعيش معاً كأسرة إنسانية واحدة.

١٦- وشدّدت ماريا مرسيدس روسي، ممثلة رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين، على أن التنمية عملية أساسية يجب أن تحترم وتعزز جميع جوانب الرفاه البشري، بما في ذلك من الناحية الروحية؛ ولذلك لا يمكن قياس التنمية بالنمو الاقتصادي البحت. وقالت إن تعزيز النمو الشامل يستلزم أن يكون الأفراد، لا سيما الأشد ضعفاً، هم قادة عملية تنميتهم الذاتية. وعرضت ماريا مرسيدس روسي مشروعين نفذتهما منظمتها في زامبيا (مشروع رينبو ومشروع شباب الأمل) كمثالين للتنمية التشاركية التي محورها الإنسان، والتي تؤدي فيها مشاركة المجتمع دوراً حاسماً في تحقيق نتائج إنمائية ناجحة. ورأت إلى أن التنمية تقتضي إتاحة الفرص للأفراد والمجتمعات للتعبير عن آرائهم، وتمكينهم من تحقيق أهدافهم الذاتية.

١٧- وناقش روبرت موليان، رئيس منظمة مكافحة إساءة معاملة المسنين أو ذوي الإعاقة، أهمية المشاركة الفعالة للمسنين في المجتمع. وأكد أن السكان يتقدمون في العمر في جميع أنحاء العالم، وعرض أمثلة للجهود المبذولة لتعزيز الشيخوخة الفاعلة. وقال إن المحافظة على النشاط البدني والذهني والمشاركة في المجتمع هما من العوامل الرئيسية لتعزيز العافية الذهنية والبدنية ولمنع الإصابة بالأمراض المرتبطة بالسن. وقالت أستريد ستكلبرغر، رئيسة اللجنة المعنية بالشيخوخة (وهي منظمة غير حكومية)، إن تزايد عدد السكان المسنين يتطلب اهتماماً بالغاً وعاجلاً من الأمم المتحدة. وأشارت إلى أن تقدم السكان في السن، وحقوق الإنسان المكفولة للمسنين، ينبغي أن يحظيا في حد ذاتهما بأولوية عالمية، وأشارت كذلك إلى أهمية التصدي لآثار الفقر المتوارث عبر الأجيال على التنمية. ودعت إلى زيادة مشاركة المسنين في عمليات التنمية وإلى حماية حقوقهم باعتماد سياسات دولية تتعلق بالشيخوخة، وتعيين مقرر خاص معني بمسألة الشيخوخة، ووضع مشروع اتفاقية بشأن حقوق المسنين.

١٨- وروت رامونا قسطنطين، وهي عاملة اجتماعية في شركة Big Life، قصتها كامرأة رومانية تنتمي إلى الروما هاجرت إلى المملكة المتحدة بحثاً عن فرص أفضل لها ولطفلها. وسلطت الضوء على الصعوبات التي واجهتها في التكيف مع ثقافة جديدة، وتعلم لغة جديدة، والحصول على السكن والعمل. ونظراً إلى هذه الصعوبات، كان لفرص التدريب والعمل التي قدمتها إليها شركة Big Life، وهي شركة غير ربحية، دور في تغيير حياتها بصورة فعلية حيث نجحت في الخروج من حالة اليأس إلى العمل في خدمة المجتمع وتقديم المساعدة لنساء أخريات من الروما بحاجة إلى المساعدة. وأكدت أهمية تمكين السكان بتوفير فرص العمل والتعليم والمشاركة لهم.

١٩- وفي إطار الحوار التفاعلي اللاحق، أكد ممثلا الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، ومنظمة الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين، أن المشاركة عامل أساسي في التنمية، وأشارا إلى المبادئ التوجيهية المتعلقة بالفقر المدقع وحقوق الإنسان التي تحدد إجراءات واقعية تكفل المشاركة في النهوض بالأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع. وطرحوا أيضاً مسألة كيفية إحداث توازن بين تطلعات زيادة مشاركة المسنين والحاجة إلى ضمان مشاركة الشباب، خاصة فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية.

٢٠- وقال روبرت موليلس، في سياق الملاحظات الختامية، إن زيادة مشاركة المسنين وزيادة الشباب ليستا هدفين متنافسين، لأن المسنين يمكنهم أن يفيدوا الشباب بتقديم خبراتهم إليهم ورعايتهم. ورأت ماريا مرسيدس روسي أن مشاركة المجتمع ينبغي أن تشمل جميع الأفراد، بمن فيهم من لا صوت لهم، كما تناولت الجهود التي تبذلها رابطتها في هذا الصدد. وشددت فيرجينيا داندان على الحاجة إلى احترام ثقافات الشعوب الأصلية، وتشجيع جميع السكان الأصليين في الوقت نفسه، لا سيما النساء والشباب، على إبداء رأيهم.

جيم- الحوكمة الديمقراطية

٢١- أكد ألفريد دي زياس، الخبير المستقل المعني بتعزيز نظام دولي ديمقراطي وعادل، الحاجة إلى تطبيق القانون الدولي بشكل موضوعي ومتسق من أجل تعزيز ولايته. وقال إن ميثاق الأمم المتحدة ينبغي أن يعتبر دستوراً عالمياً يرسي نظاماً قانونياً دولياً تتقيد به الدول الأعضاء. وأشار إلى أن الديمقراطية على الصعيد الدولي عنصر مهم لهذا النظام القانوني الدولي وأنه يعتمد على المشاركة الهادفة لجميع الأفراد والدول في الحوكمة العالمية. ودعا الدول إلى العمل وفقاً لمبادئ الحوكمة الديمقراطية والتمثيل من أجل تعزيز نظام دولي ديمقراطي وعادل. وأكد الخبير المستقل أن التعليم، وحرية الرأي، والحق في الحصول على معلومات، في جملة أمور أخرى، تمثل أعمدة مهمة تستند إليها الدولة لدعم نظام دولي ديمقراطي وعادل.

٢٢- وقال أوبيورا أوكافور، عضو اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، إن الفقر عادة ما ينشأ عن الافتقار إلى الحوكمة الديمقراطية على الصعيد المحلي، وهو ما يتجلى في الانفصال بين متخذي القرار والجهات المحلية صاحبة المصلحة. وشدّد على قوة تفسير الحق في التنمية الذي طرحته اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (المادة ٢٢ من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب) في قضية الإندوريين، من أجل سد هذه الفجوة وتيسير الحد من الفقر. وقد خوّل القرار المتلعق بالإندوريين هذه الفئة المتفرعة عن الدولة (شعب الإندوريين) الحق في التنمية، وبذلك يرسي القرار سابقة لإعادة النظر في تنظيم وحوكمة الدول الأفريقية، وبخاصة فيما يتعلق بالسيطرة على الموارد الطبيعية. ومن شأن تنفيذ هذا القرار أن يعزّز السيطرة المحلية على الموارد والمشاركة في عمليات اتخاذ القرار، مما يحسن من النتائج الإنمائية.

٢٣- وناقش كوين دي فيتر، الأستاذ بجامعة أنتويرب، بحثه عن تمسك الفئات الاجتماعية المُهمشة بحقوق الإنسان، ودرس منشأ دعاوى حقوق الإنسان في بعض المجتمعات، وتأثيرات هذه الدعاوى على المجتمعات، وتطور معارف المجتمع بحقوق الإنسان. وتبيّن له أن المنظمات غير الحكومية هي المسؤولة في الكثير من الأحيان عن ترجمة طلبات المجتمعات إلى لغة حقوق الإنسان. غير أن مفهوم أصحاب الدعاوى لحقوق الإنسان قد يتأثر بالتقاليد المحلية، وقد لا يعكس بالضرورة الفهم الدولي لهذه الحقوق. ومع ذلك، فقد شاركت هذه الفئات المجتمع

الدولي في إحداث تأثيرات مهمة نتيجة استخدام لغة مشتركة لحقوق الإنسان. كان لدرجة تفعيل حقوق الإنسان على الصعيد الدولي من جانب المجتمعات المحلية دور مهم في كثير من الأحيان في نجاح دعاوى هذه المجتمعات. ويعني ذلك أن كلاً من السلطات المحلية والمؤسسات الدولية تؤدي دوراً مهماً في كفالة حقوق الإنسان، وأن التنسيق المتآزر لجهودها، الذي يوجهه التفاهم الثقافي، عنصر بالغ الأهمية.

٢٤- وفي إطار الحوار التفاعلي اللاحق، ناقش ممثلا منظمة الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين، والرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، مسألة عدم كفاية الحوكمة الديمقراطية على الصعيد الدولي بما في ذلك في المؤسسات المالية الدولية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وركزت المناقشة على أهمية الحصول على المعلومات، وحرية الصحافة، والشفافية، والنزاهة، والمساءلة عن الحوكمة الديمقراطية.

٢٥- وفي إطار الملاحظات الختامية، أكد ألفريد دي زياس أن الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة والحصول على المعلومات عاملان مهمان لتعزيز نظام دولي أكثر ديمقراطية وعدالة. وأعرب أوبيورا أوكافور عن قلقه لأن الحوكمة غير الديمقراطية في البنك الدولي قد تؤدي إلى سياسات تزيد من تفاقم الفقر، ودعا إلى المشاركة الهادفة والعادلة من جانب المجتمع المدني وجميع الدول في اتخاذ القرار. وأشار كوين دي فيتر إلى أن مؤيدي الإصلاحات الديمقراطية للآليات الدولية ينبغي أن ينظروا في التأثيرات الممكنة وأن يتخذوا نهجاً قائماً على حقوق الإنسان لإصلاح مجلس الأمن والبنك الدولي.

دال- الحركات الاجتماعية

٢٦- ناقش غوستافو مسياه، عضو المجلس الدولي للمنتدى الاجتماعي العالمي، مسألة الحركات الاجتماعية باعتبارها استجابةً تصحيحيةً للأزمات المتعددة. وقال إن الأزمة المالية العالمية مظهر من مظاهر الأزمات الإيكولوجية والإيديولوجية والتنظيمية الأساسية. وقال إن حركة *احتلوا وول ستريت*، والمنتدى الاجتماعي العالمي، وحركة حقوق الشعوب الأصلية، والحركات الأخرى، تتصدى للأسباب الهيكلية والنظامية للأزمات. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً للحركات الاجتماعية، إذ يمكنها أن تساعد في تحديد حلول ممكنة للأزمات العالمية.

٢٧- وقال باسكال دليل، الباحث بجامعة بليز باسكال، إن الاقتصادين الاجتماعي والتضامني يركزان على تقديم المزايا الاجتماعية للسكان. وأشار إلى أن ذلك يتناقض مع الاقتصادات التقليدية التي تركز على الكفاءة والربح بوصفهما القوتين الدافعتين الرئيسيتين. ففي الاقتصادات التقليدية، من الممكن أن يؤدي الحد من التنوع الاقتصادي إلى خلل اقتصادي وأن يقوّض الاكتفاء الذاتي. أما في الاقتصادين الاجتماعي والتضامني، يؤدي الاكتفاء الذاتي المحلي ومشاركة المجتمع إلى مزيد من القدرة على تحمل الأزمات. ولا يوجد

أصحاب أسهم لكي يطالبوا بنمو متسق، وإنما يتخذ العملاء قرارات مسؤولة اجتماعياً ومستنيرة. وأضاف أن تزايد دعم التجارة الحرة، والسياحة الإيكولوجية، والقروض البالغة الصغر، وإعادة التدوير، والعمليات المصرفية الأخلاقية، إنما هي استجابة لأوجه القصور في الاقتصاد التقليدي. وتناول باسكال دليل أيضاً بالوصف مشروعاً للأعمال المصرفية المجتمعية في حي فقير في فورتاليزا، بالبرازيل، وهو مشروع أنشأ عملية مجتمعية جديدة وحقق تنمية مجتمعية كبيرة باعتبارها بديلاً محتملاً للاقتصاد التقليدي.

٢٨- وأشار آلان إيفرنيو، المستشار الخاص للشؤون الدولية لمكتب رئيس مقاطعة بريتاني (فرنسا) إلى قدرة النماذج الإنمائية الاقتصادية الإقليمية والمحلية على التصدي لأوجه القصور الهيكلية للاقتصاد العالمي. وتناول تعاون مقاطعة بريتاني في المشاريع الإنمائية المحلية في بوركينا فاسو ومالي. وقال إن هذه المشاريع تعزز الاكتفاء الذاتي فيما بين المزارعين المحليين، حيث تزودهم بالمساعدة التقنية والتنظيمية اللازمة للوصول إلى الأسواق العالمية للتجارة الحرة للقطن، ولإنشاء جمعيات، وتقليل اعتمادهم على الأغذية المستوردة. وشدّد على أهمية تمكين الأفراد من متابعة نموهم الاقتصادي الذاتي، وذلك بمساعدتهم في مرحلة البدء. ومن شأن هذا النوع من المساعدة، المدعومة بالاقتصادات الإقليمية والاقتصادات الاجتماعية والتضامنية المحلية أن تحوّل المجتمعات، ولو في غياب توافق الآراء الدولي. ودعا الخبير الخاص إلى إنشاء شبكات تجمع الناس والمهارات من أجل تحقيق نتائج إنمائية إيجابية.

٣٠- وفي سياق الحوار التفاعلي، ناقش الخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، وممثلو مؤسسة آرييل الدولية، والشبكة الدولية لمنع إيذاء المسنين، وجامعة وبستر، والرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، عدة مسائل مثل ضمان مشاركة جميع الأطراف الفاعلة - لا سيما الدول - في عمليات التنمية الاقتصادية، ودور الدولة في الاقتصادين الاجتماعي والتضامني، والتضامن مع الحركات الاجتماعية التي تواجه القمع.

٣١- وفي إطار الملاحظات الختامية، أكد غوستافو مسياه أن على الدول أن تؤدي دوراً فعالاً في التنمية، ولكنه أشار إلى أن الحركات الاجتماعية المستقلة تتجاوز في أحيان كثيرة الخطوط التي ترسمها الدول، وتحفّز التغيير السياسي. ورأى آلان إيفرينو أن النهج الإقليمي إزاء التنمية يشمل جوانب متعددة المستويات للحوكمة ويتطلب تعاملاً فعالاً، لا تنافساً، بين الدولة والحكومات المحلية. ورأي باسكال دليل أن الدولة والقوانين المحلية يمكنها، وينبغي لها، أن تتعايش وأن يعزز كل منهما الأخر.

هاء- الحركات الاجتماعية وحقوق المرأة

٣٢- تناولت شيرين عبد الصبور، التي أسست اتحاد تنمية المرأة في مقاطعة منّار، بسري لانكا، حقوق المرأة وسياسة التنمية وحفظ السلام في مرحلة ما بعد الحرب. وبيَّنت أن الحرب الأهلية في سري لانكا ألحقت تأثيراً مدمراً بهياكل الأسرة حيث فقدت العديد

من الأسر أفراداً منها أثناء التزاع، معظمهم من الرجال. وأشارت إلى أن الوضع الحالي هو أن الكثير من النساء الوحيدات والأرامل هن المصدر الأساسي لـــدخل أســـرهن. وقالـــت إن التأثيرات التي لحقت بالنساء في المناطق الشمالية والشرقية التي مزقتها الحرب في الجزيرة بالغة الشدة. فقد عانت النساء في تلك المناطق من عدم كفاية سبل الوصول إلى الموارد الطبيعيـــة والمرافق والخدمات الضرورية للمعيشة. وثمة عقبات نموذجية تواجهها المرأة، تتفاقم في كـــثير من الأحيان من جراء التمييز والممارسات العرفية، منها العنف المترلي، وعدم وجود سبل فعالة للحصول على الأراضي وحيازتها، وعدم القدرة على الحصول على الخدمات الأساسية. وفي حين تحسَّن الوضع الاقتصادي والأمني في البلد بعد انتهاء الحرب، لا تزال هناك حاجة عاجلة لضمان حصول المرأة على حقوق متساوية وتمكينها اقتصادياً. وقالت إن اتحاد تنمية المرأة في مقاطعة منّار تستثمر قوة أعضائها وقدراتهم عن طريق تنظيمهم بشكل جماعي بصورة تضمن حقوقهم في الأراضي، وتوجيه الموارد نحو إعادة البناء، ودعم سياسات التنمية لفترة ما بعـــد الحرب التي تتصدى للتمييز وعدم والمساواة في المجتمع وتتناول عمليات الإعمار.

٣٣- وناقشت منال الشريف، وهي ناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة ومدوِّنـــة في المملكة العربية السعودية، مسألة استخدام وسائط الإعلام الاجتماعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز حقوق المرأة. ولاحظت أن وسائط الإعلام الاجتماعية أداة قوية للتغيير في المملكة، لا سيما فيما يتعلق بتمكين المرأة، وأن هذه الوسائط لا تزال تؤدي دوراً مهمـــاً في ثورات الربيع العربي. وقالت إنها استخدمت، في إطار حملتها لإلغاء حظـــر قيـــادة المـــرأة للسيارات في المملكة، موقعي يوتيوب وتويتر لنشر صور لها وهي تقود الـــسيارة، ولجـــذب اهتمام وسائط الإعلام الدولية، وحشد التأييد. وأشارت إلى أن حركة حقـــوق المـــرأة في المملكة تواصل استخدام وسائط الإعلام الاجتماعية للنضال من أجل تحقيق كرامـــة المـــرأة وتمتعها بالمواطنة الكاملة.

٣٤- وقالت بريتي داروكا، المديرة التنفيذية لبرنامج حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الهند، إن على المجتمع أن يتجاوز الصورة الزائفة للنساء كضحايا وأن يعترف بهن كأطراف فاعلة اقتصادياً وكعاملات ومنتجات يدعمن أسرهن ومجتمعاتهن ويوفرن في أحيان كثيرة الاحتياجات الأساسية كالغذاء والماء والوقود والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي. وأكدت أن العمل غير المدفوع الأجر الذي تقوم به المرأة لا يحظى عادة بما يـــستحقه مـــن تقدير المجتمع، رغم أهميته البالغة. ودعت بريتي داروكا إلى الاعتراف بحق المـــرأة في مـــورد للرزق يتجاوز حدود الحق في العمل، أو الحق في التملّك، أو الحق في حيازة أصول مـــدرة للدخل، ويقوم على الكرامة الإنسانية الأساسية. ودعت إلى مواصـــلة النظـــر إلى الكرامـــة كمفهوم عملي، إذ يؤدي ذلك إلى مزيد من الاعتراف بالقيمة الاجتماعية والاقتصادية للعمل الذي تؤديه المرأة.

٣٥- وفي إطار الحوار التفاعلي اللاحق، قام بمداخلات كل من ميرنا كانينغهام، عضو المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، وممثلو سري لانكا، والمملكة العربية السعودية، ورابطة مواطني العالم، وحركة صحة الإنسان، وجامعة وبستر، والرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان. وتناول المتحدثون مسائل عدم المساواة في وصول المرأة إلى وسائط الإعلام الاجتماعية، واستغلال المرأة في المناطق الريفية، ودور سبل كسب الرزق في استئصال الفقر بين نساء الشعوب الأصلية الريفيات، والحاجة إلى التصدي بشكل شامل للعنف الممارس ضد المرأة ولأسبابه الهيكلية والمؤسسية، وأهمية المشاركة في ضمان الحقوق الجماعية والفردية للمرأة، ودور المجتمع المدني في تعزيز حقوق المرأة، وجهود سري لانكا في حماية حقوق النساء والأطفال وفي إدراج المنظورات الجنسانية في برامج المساعدة، والتدابير الحكومية المتخذة لتحسين تمتع المرأة في المملكة العربية السعودية بحقوقها، بما في ذلك الوصول إلى وسائط الإعلام الاجتماعية.

٣٦- وفي إطار الملاحظات الختامية، أكدت منال الشريف أهمية التوعية بالحقوق، والتعليم، والتمكين الاقتصادي من أجل إعمال حقوق المرأة في المملكة العربية السعودية وفي العالم. وأشارت شيرين عبد الصبور إلى أن المساعدة التي تقدمها سري لانكا للمرأة تأخذ في كثير من الأحيان شكل التعويض المالي، وهي مساعدة غير كافية ولا تعيد الكرامة الإنسانية ولا تعالج مظاهر عدم المساواة القائمة أصلاً. وأكدت بريتي داروكا أهمية التعلم من الثقافات المختلفة، ودعت إلى إحداث توازن بين الحقوق الجماعية الفردية عن طريق العمليات التشاركية.

واو- الحشد المتسق لجميع مصادر تمويل التنمية

٣٧- ناقشت جيما أدابا، عضو المجلس الاستشاري لمنظمة العدالة الاجتماعية في التنمية العالمية وممثلة الحركة الشعبية لتعلم حقوق الإنسان، مسائل المساعدة الإنمائية الرسمية، وفعالية المعونة، والتعاون بين بلدان الجنوب. وتناولت التطور في المساعدة انطلاقاً من خطط إعلان باريس (٢٠٠٥) المتعلقة بفعالية المعونة إلى برنامج عمل أكرا (٢٠٠٨)، وانتهاءً بشراكة بوسان من أجل التعاون الإنمائي الفعال (٢٠١١)، مما وضع رؤية شاملة على نحو متزايد تشمل كلاً من التعاون بين بلدان الجنوب والمجتمع المدني. وفي تموز/يوليه ٢٠١٢، وفي سياق متابعة نتائج بوسان، اتفق عدد من الشركاء في التنمية على إطار للحوكمة والرصد يهدف إلى زيادة فعالية التعاون الإنمائي إلى أقصى مستوى ممكن. ودعت شراكة بوسان البلدان المتلقية للمعونة إلى توجيه جهودها الإنمائية، وتبسيط الشروط، وتحسين المراقبة البرلمانية، وتمكين المرأة، وتحري الشفافية في تنفيذ عمليات المشتريات المحلية. وأشارت جيما أدابا إلى أن فعالية التنمية ينبغي الحكم عليها وفقاً للالتزام بالمبادئ الأساسية للتنمية التي محورها الإنسان والقائمة على الحقوق، وهو رأي يحظى بالمزيد من التأييد على صعيد المجتمع الدولي.

٣٨- ودعت جان سلدانها، مسؤولة السياسات والدعوة المعنية بموارد التنمية في منظمة التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن، إلى استخدام ضرائب العمليات المالية لتوفير الاحتياجات المالية اللازمة للوفاء بالتزامات حقوق الإنسان. ودعت أيضاً إلى وضع سياسة مالية أكثر تقدماً تتعلق بإعادة التوزيع على الصعيدين الوطني والعالمي، من أجل تعزيز بيئة مواتية للتنمية. وقالت إن ضرائب القيمة المضافة وضرائب العمل هي المصدر الرئيسي لدخل الحكومة، مشيرة إلى أن القطاع المالي يدفع ضرائب أقل. وتناولت ضرائب العمليات المالية باعتبارها حلاً ممكناً لهذا التفاوت، وأشارت إلى أن العديد من البلدان تستخدم بالفعل أشكالاً مختلفة من هذه الضرائب دون حدوث عواقب سلبية كبيرة. وقالت إن الضرائب الجديدة على العمليات المالية يمكنها أن تحقق عائداً كبيراً، وأن تكون بمثابة تدبير لتحقيق المساواة والتدرج في نظم الضرائب، وأن تساعد الحكومات على الوفاء بالتزامها القانوني بتخصيص أكبر قدر من الموارد المتاحة لاحترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها. وقالت إن النجاح في ذلك يتوقف على توجيه الأموال الآتية من ضرائب العمليات المالية نحو الوفاء بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وتخصيص هذه الأموال وفقاً لعملية تشاركية. واختتمت جان سلدانها كلمتها بالتوصية بإدراج ضريبة على العمليات المالية في الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٣٩- وتناول فرنسوا ميرسيير، الموظف المسؤول عن تمويل التنمية وموظف البرامج المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية في صندوق الصوميين الكاثوليك السويسري، التأثيرات السلبية التي تلحق بالتنمية من جراء التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك عائدات الرشوة، والسرقة، والاتجار، وسوء تسعير السلع التجارية، والتهرب من الضرائب. وقال إن معظم التدفقات المالية غير المشروعة الخارجة من البلدان النامية ينجم عن التهرب من الضرائب وسوء التسعير لا من الرشوة والسرقة والأسباب الأخرى. وعرض، كمثال، دراسة أعدتها شركة Glencore، وهي شركة تقوم بأنشطة تعدينية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبيَّنت الدراسة أن أنشطة هذه الشركة ألحقت ضرراً شديداً بالبيئة وأسهمت في حدوث نزاع اجتماعي، وأن جزءاً كبيرا من أرباح الشركة تُحوّل إلى الملاذات الضريبية مما أسفر عن خسائر في إيرادات جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورأى فرنسوا ميرسيير أن التهرب من الضرائب يهدد التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وأوصى بتعزيز بعض المبادرات، مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وباتخاذ تدابير أخرى لتعزيز الشفافية والمساءلة. وفي الختام، دعا إلى تعزيز لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية.

٤٠- وفي إطار الحوار التفاعلي اللاحق، ناقش ممثلو منظمة العدالة الاجتماعية في التنمية العالمية، ورابطة مواطني العالم، وحركة صحة الإنسان، ومنظمة الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين، ومنظمة الفضاء الأفريقي الدولية، مسائل تعزيز لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، وتأثير قوانين الملكية الفكرية على التعاون بين بلدان الجنوب، وتمويل التنمية عن طريق ضرائب العمليات المالية، ودور المقيمين خارج البلد والعمال المهاجرين والتحويلات المالية في توفير الموارد اللازمة للتنمية.

٤١- وفي سياق الملاحظات الختامية، أكد فرانسوا ميرسيير ضرورة تعزيز لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، ولكنه لاحظ أن هذه المسألة ذات طابع سياسي وتتوقف على الدول الأعضاء. وناقشت جيما أدابا مسألة الحاجة إلى مواصلة تعزيز دور التعاون بين بلدان الجنوب في توفير الأدوية الجنيسة المنخفضة التكلفة، وأكدت أيضاً أهمية تحسين التعاون في المجال الضريبي. وأكدت جان سلدانها مجدّداً تأييدها لاستخدام ضريبة العمليات المالية لإدرار عائد لتمويل جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، واقترحت كخطوة أولى أن يشرع مجلس حقوق الإنسان في إعداد دراسة بشأن هذه المسألة.

زاي- النظام المالي العالمي وتهيئة بيئة عالمية مواتية للتنمية

٤٢- عرضت إيزابل أورتيس، المديرة المعاونة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، موجزاً لمنشورين صدرا حديثاً وشاركت في إعدادهما، هما *A Recovery for All: Rethinking Socio-Economic Policies for Children* و*Poor Households* و Be outraged: there are alternatives . وتتضمن الدراستان تحليلاً للتأثيرات الاجتماعية للأزمة المالية والاقتصادية، وتقترحان اتخاذ نُهُج مسؤولة اجتماعياً لتحقيق الانتعاش. وبيَّنت المديرة المعاونة، في عرضها، التفاوت الشديد بين الشرائح السكانية الأكثر غنى والأشد فقراً في العالم، وتزايد البطالة، وانخفاض الإنفاق العام. وقالت إن سياسات الاقتصاد الكلي السائدة، التي تُقدِّر المرونة في سوق العمل وتعكس طلبات المؤسسات المالية الدولية، تهدد أسباب معيشة السكان. فمثلاً، أدى تنفيذ تدابير التقشف، في إطار التصدي للأزمات، إلى تقليل الحماية الاجتماعية عندما كانت الحاجة ماسة إليها، وإلى تفاقم مظاهر التفاوت. ولذلك ينبغي للحكومات أن تنظر في بدائل، منها إعادة تخصيص النفقات، وزيادة عائدات الضرائب، والضغط من أجل المعونة/التحويلات، والاستفادة من الاحتياطي النقدي واحتياطي العملات الأجنبية، والاقتراض، وإعادة هيكلة الديون القائمة، وتطوير القطاع المالي لكي يلبي احتياجات الاقتصاد الحقيقي. وأكدت وجود بدائل صالحة قائمة على الحقوق لنهج التقشف الحالي المتخذ للتصدي للأزمات المالية، حيث يمكن لهذه البدائل أن تعالج مظاهر التفاوت وأن تعزز الانتعاش العادل وأن تحافظ على وسائل الحماية الاجتماعية وتحسّنها.

٤٣- وناقش كوليتر ماغالاسي، المدير التنفيذي للمحفل والشبكة الأفريقيين المعنيين بالديون والتنمية، مسألة الديون السيادية المفرطة بوصفها مشكلة تواجه البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وقال إن أزمة منطقة اليورو كشفت العواقب الاجتماعية والسياسية للديون السيادية المفرطة، وزيادة تعرُّض جميع الدول لأزمات الديون نتيجة للأزمة المالية. وأشار إلى أن ممارسات الإقراض الحالية منحازة لفائدة الدائنين، وتسمح بالإقراض غير المسؤول، ولا تراعي آثار الإقراض على حقوق الإنسان والتنمية، وسببت زيادة كبيرة في النزاعات المتعلقة بالديون السيادية، بما في ذلك النزاعات بين البلدان النامية. وأشار إلى أن

هذه الشواغل تبين الحاجة إلى آلية دولية تتصدى على نحو شامل وفعال لمشاكل الديون السيادية. وأوصى بإنشاء آلية تحكيم مستقلة وعادلة وشفافة بشأن الديون السيادية، وباعتماد مبادئ للإقراض والاقتراض المسؤولَيْن عملاً بالتوصيات التي أصدرها في هذا المجال المحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية، أو الشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية، أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٤٤- وقال مانويل مونتس، كبير مستشاري الشؤون المالية والتنمية بمركز الجنوب، إن القواعد المالية الحالية لا تناسب التنمية الاقتصادية في البلدان الفقيرة. فالاعتماد على تدفقات مالية خاصة متقلبة يحد من الحيز السياساتي للدول النامية، مثلما تؤدي المصالح التجارية الراسخة التي تستفيد من القواعد المالية القائمة إلى إعاقة التغيرات السياساتية. وقال إن النظام العالمي يشجع المنافسة فيما بين البلدان على التجارة والاستثمار الخاص، وإن كانت التجارة والاستثمار الخاص يتسمان بالتقلب وعدم الكفاية كقاعدتين وحيدتين للتنمية. وفي سياق التنافس العالمي، واجهت حكومات البلدان عقبات شديدة أمام جهودها الرامية إلى حشد الموارد المحلية اللازمة لتنميتها الذاتية. وأوصى مانويل مونتس بإجراء إصلاحات مالية من أجل الحد من التنافس المفرط فيما بين الشركات والحكومات، وبإصلاح المنظمات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، من أجل توفير حماية أفضل للبلدان النامية. وأكد أن على المجتمع الدولي أن يتغلب على الأزمات في مجالات السياسة، والسياسات العامة، والأخلاقيات، لكي يتمكن من إجراء إصلاح منهجي للنظم المالية.

٤٥- وفي إطار الحوار التفاعلي اللاحق، ناقش ممثلو رابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين، ومنظمة العدالة الاجتماعية في التنمية العالمية، ومنظمة الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين، وجامعة وبستر، ضمن جملة مسائل، إنشاء آلية للتنسيق فيما بين المقررين الخاصين ذوي الصلة، والخبراء المستقلين، واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، لبحث مسائل العولمة والحوكمة العالمية والتضامن الدولي والتنمية المستدامة؛ وتعيين مقرر خاص معني بالعولمة والحوكمة العالمية؛ وضمان مراعاة حقوق الإنسان في اجتماعات مجموعة العشرين، والآليات الدولية لتحسين عملية جباية الضرائب؛ والفساد كمسبب لمشاكل الديون.

٤٦- وفي إطار الملاحظات الختامية، أكد كوليتر ماغالاسي مجدداً دعوته إلى إنشاء آلية لإعادة التفاوض بشأن الديون السيادية، واقترح أن تقوم الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة وآليات حقوق الإنسان بتصميم واستضافة هذه الآلية. وأكدت إيزابيل أورتيس الحاجة إلى حشد الإرادة السياسية من أجل سياسات اقتصادية كلية بديلة. ودعا مانويل مونتس إلى إنشاء آليات دولية محايدة لتعزيز التضامن والحوكمة الجيدة والشفافية في النظام المالي الدولي. ودعت جان سلدانها، في سياق تلخيصها للمناقشات، إلى وضع حقوق الإنسان في صميم إطار التنمية العالمية وإلى التصدي للأزمة المالية بإعادة هيكلة النظام المصرفي، وتشجيع نظام ضريبي عادل وفعال، وتحسين الإدارة المالية العالمية.

حاء- اجتماع المائدة المستديرة: تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية

٤٧- أكدت سيسيل مولينييه، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف، أن الشراكة العالمية من أجل التنمية ينبغي أن ترتكز على الحوار الشامل فيما بين الجهات المعنية ذات الصلة. وفي هذا الصدد، لا غنى عن إعمال حقوق الإنسان، والحد من مظاهر التفاوت، والاستماع لآراء الأفراد والمجتمع المدني. وقالت إن معظم موارد التنمية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تُخصص على الصعيد القطري؛ ولذلك فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشجع على الإمساك بزمام الأمور على المستوى المحلي. وشدَّدت سيسيل مولينييه على الحاجة إلى التفكير في الحوكمة العالمية ومواصلة النهوض بأعمال تخطيط برامج الأمم المتحدة لأنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما الهدف الثامن. وأشارت، مثلاً، إلى تدني مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية ودعت إلى الوفاء بالالتزامات الإنمائية. وأكدت أيضاً الحاجة إلى تحسين جودة المعونة الحالية. وفي هذا الصدد، أكدت أهمية العوامل المحلية، مثل قوة المجتمع المدني، والعمليات الديمقراطية، وسيادة القانون، والامتثال للحقوق. وأخيراً، وجهت دعوتها للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواصلة تعاونهما بشأن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وبشأن تحديد سُبُل تعزيز المساءلة واتساق السياسات والحوكمة في الجهود الإنمائية.

٤٨- وأبرز علي الجزائري، رئيس قسم الابتكار ونقل التكنولوجيا في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) الإسهامات التي قدمها الابتكار والملكية الفكرية في الشراكة العالمية من أجل التنمية. وقال إن تكنولوجيا المعلومات الحديثة أدت إلى تحسُّن السرعة والجودة والاتساق والقدرة على الإحالة المرجعية، وقلّلت التكاليف، وجعلت الملكية الفكرية وسيلة لتعزيز الشراكة العالمية، وأتاحت مزيداً من علاقات الشراكة المبتكرة بين الأفرقة الكبيرة المعنية بالبحث والتنمية، التابعة للشركات والدول والدوائر العلمية، لكي تعمل معاً عن طريق العمليات الشبكية. وقال إن توسيع سبل الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد عزَّز سرعة نشر المعارف، وأدى إلى تحول إطار الابتكار بحيث تتزايد الإسهامات الآتية من مناطق جديدة. ولذلك، فإن مفهوم الشراكة الفكرية قد يحل تدريجياً محل مفهوم الملكية الفكرية والابتكار، وقد يؤدي إلى إدماج الأفراد في العمليات الإنمائية. وأشار إلى أن "الويبو" أوصت بإنشاء شبكات تعاونية وبرامج للابتكار للربط بين أطراف فاعِلة متعددة وبين الموارد في إطار السعي لإيجاد حلول للمشاكل العامة تفيد الطرفين.

٤٩- وربط ستيفن بيرسي، مدير إدارة تكامل السياسات وكبير مستشاري المدير العام لمنظمة العمل الدولية، تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية باتخاذ نهج قائم على الحقوق إزاء التنمية. وقال إن العمل اللائق، بالنسبة لمعظم الناس، هو السبيل إلى الحياة الكريمة، إذ إن إحساسهم بالهوية واحترام الذات، وأمنهم الاقتصادي والغذائي، وإدراكهم لقدراتهم، كل ذلك قد يتوقف على العمل. وقال إن ذلك يعني أن تحسُّن سبل الحصول على العمل

اللائق قد يكون أحد المنظورات التي يمكن عن طريقها تحقيق الشراكة العالمية من أجل التنمية. وأشار إلى أن إعلان منظمة العمل الدولية لعام ٢٠٠٨ بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة يمثل مرجعاً أساسياً في هذا الصدد. وبيَّن أن الهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية يتيح تناول ظروف العمل والعدالة الاجتماعية عن طريق التفاوض. وأكد ستيفن بيرسي أيضاً أهمية وجود قاعدة للحماية الاجتماعية، وأهمية إعلان منظمة العمل الدولية لعام ١٩٩٨ بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وهو إعلان يُلزِم الدول الأعضاء باحترام وتعزيز الحق في حرية تكوين الجمعيات والحق في التفاوض الجماعي، وفي القضاء على العمل القسري وعمل الأطفال، وفي استئصال التمييز في العمل. واختتم كلمته بالدعوة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام للحق في العمل ولحقوق الإنسان في العمل في سياق الشراكة العالمية من أجل التنمية.

٥٠- وقال هانز - بيتر ورنر، المستشار في شعبة التنمية بمنظمة التجارة العالمية، إن المنظمة تُسهم في التنمية عن طريق تشجيع الاتفاقات التجارية غير التمييزية التي يمكن التنبؤ بها، والحد من عوائق التجارة، وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى الأسواق. وأكد أن العديد من البلدان النامية أعضاء في منظمة التجارة العالمية، وأن هذه البلدان اتخذت خطوات لتلبية الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، ولتيسير الحصول على الأدوية الميسورة الثمن، ولتعزيز نقل التكنولوجيا. وقال إن منظمة التجارة العالمية، باعتبارها جزءاً من فرقة عمل الأمم المتحدة في جدول أعمال التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، عضو نشط في الشراكة العالمية، وتتعاون مع وكالات متعددة من أجل وضع نهج شامل للتنمية. ورغم قيمة العمل الذي تؤديه المنظمة، قال هانز - بيتر ورنر إن الدول الأعضاء تحتفظ بالمسؤولية النهائية عن تحديد وتشجيع شراكة عالمية فعالة قائمة على المواقف والأهداف المشتركة.

٥١- وتناولت سارة كوك، مديرة معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، أهمية البحث في مجال التصدي لتحديات التنمية الاجتماعية في عالم تسوده العولمة. وأكدت أهمية اتخاذ نهج شامل إزاء التنمية الاجتماعية، وتحسين رفاه البشر، لا سيما فيما يتعلق بالمؤسسات الاجتماعية. وقالت إن إدماج الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، واتخاذ نُهُج تركز على الإنسان وتكون مكمِّلة للحقوق الاقتصادية الأساسية، والنظر في فعالية الترتيبات المؤسسية وهياكلها الاجتماعية، كل ذلك يمثل عاملاً أساسياً لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. وأشارت إلى أن النقابات والحركات الاجتماعية تؤدي دوراً أساسياً في الاعتراف التاريخي بحقوق الإنسان، ومع ذلك فإن الدور المستمر لهذه المؤسسات كقوة للتنمية لم يحظ بأي اهتمام. ورغم ذلك، أكدت سارة كوك أن تحرير المؤسسات يمنحها قوة كبيرة قد تعفيها من المساءلة عن العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ودعت إلى إصلاح المؤسسات الاجتماعية، وإلى وضع مؤشرات اجتماعية، وإيلاء أولوية لسياسة التوظيف.

٥٢- وأثناء الحوار التفاعلي، ناقشت إيزابيل أورتيز، الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، وزيغن وانغ (الأستاذ ووكيل كلية القانون بجامعة وهان، في الصين)، وممثلون من منظمة الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين، ورابطة جماعة البابا جيوفاني الثالث والعشرين، ومنظمة العدالة الاجتماعية في التنمية العالمية، والرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الإنسان، ومنظمة الفضاء الأفريقي الدولية، جملة مواضيع، منها انتشار التجارة الثنائية الأطراف واتفاقات الاستثمار التي تتحايل على الالتزامات الدولية، والحاجة إلى بدائل للنموذج التجاري لمنظمة التجارة العالمية، وأهمية التنمية القائمة على الحقوق، وأوجه التحسن الممكنة للهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، والشراكة العالمية من أجل التنمية (مثل وضع مزيد من المؤشرات لقياس مدى تنفيذ الهدف الثامن). وقد وُجّه انتقاد للهدف الثامن لعدم تناوله للشراكة على أساس العدالة ولتركيزه بشكل ضيق على اعتبارات المعونة الإنمائية بدلاً من الهدف النهائي المتمثل في الوفاء بحقوق الإنسان. واقتُرح أن يستند التعاون الإنمائي إلى شراكة عادلة وأن تُعاد صياغة الشراكة العالمية من أجل التنمية لتكون هدفاً من أهداف "التضامن الدولي". وأخيراً، قُدمت توصية بأن يتعاون الأخصائيون في مجالات مختلفة، بمن فيهم الاقتصاديون والمحامون، لدراسة التأثيرات الاجتماعية للقرارات الاقتصادية وجوانب حقوق الإنسان التي تنطوي عليها هذه القرارات.

٥٣- وفي إطار الملاحظات الختامية، أشار هانز - بيتر ورنر إلى أوجه المرونة التي ينطوي عليها الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية، باعتبار هذه الأوجه إحدى سبل ضمان الحصول على الأدوية الأساسية. وأوضح أيضاً أن منظمة التجارة العالمية لا تراقب الاتفاقات الثنائية الأطراف التي تتحمل الدول المسؤولية الأساسية عنها. غير أن آلية استعراض السياسات التجارية لا تسمح للدول الأعضاء بطرح تساؤلات بشأن الإجراءات التي تتخذها دولة ما أو بشأن تقاعس هذه الدولة عن اتخاذ إجراءات تتعلق بمسائل حقوق الإنسان. وأكدت سيسيل مولينييه النطاق الضيق للمؤشرات الحالية للهدف الثامن، المتعلقة بالتجارة والديون والحصول على الأدوية ونقل التكنولوجيا، ودعت إلى أن يعزز إطار العمل لما بعد عام ٢٠١٥ حقوق الإنسان والمساواة والاستدامة. وأشارت إلى إحراز تقدم كبير نحو تعميم حقوق الإنسان على الصعيد القطري، حيث واصلت الأمم المتحدة تعزيز التعاون فيما بين الوكالات وتعزيز الملكية. وأكد علي الجزائري دور "الويبو" في تيسير نقل التكنولوجيا عن طريق برامج بحثية مختلفة. وأشار إلى أن لدى "الويبو" برنامجاً لتخفيض رسوم البراءات التي تدفعها أقل البلدان نمواً، وإلى أن العديد من حقوق الملكية الفكرية في مجال التكنولوجيا المتعلقة بتغير المناخ قد انتهى أجلها. وقال إن "الويبو" تعكف على إعداد آلية لحماية الطب التقليدي وعلى وضع تعريف لنقل التكنولوجيا يتضمن نقل الخبرة التقنية ذات الصلة. وأكد ستيفن بيرسي أهمية الحد الأدنى للحماية الاجتماعية، لا سيما فيما يتعلق بنصف القوة العاملة العالمية التي تمارس العمل بصورة غير رسمية. وقال إن ضمان المكونات الأربعة المهمة للحد الأدنى للحماية الاجتماعية - وهي معاش الشيخوخة ومعاش العجز؛ والحصول

على الرعاية الصحية الأساسية؛ ودعم تغذية الأطفال وتعليمهم وصحتهم؛ ودعم العاطلين عن العمل – لن يتكلف أكثر من ٢ إلى ٤ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي، وستكون له فوائد اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى. ودعت سارة كوك إلى اتخاذ نهج جديد إزاء التنمية يقوم على التضامن.

طاء- تعزيز التنمية المستدامة في عصر العولمة

٥٤- قالت إنجليكا نابارو، الممثلة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، إن الأزمات العالمية تنجم عن الفكر الرأسمالي المادي، ودعت إلى تحول مفاهيمي في أُطر التنمية. وسلطت الضوء على مفهوم "الحياة الكريمة" كبديل لمفهوم "المعيشة الأفضل" الرأسمالي. وقالت إن المفهوم الأخير ينطوي على التحسن القائم على المصلحة الذاتية باستغلال أمّنا الأرض دون النظر إلى التكلفة التي تقع على عاتق الآخرين. وقالت إن هذا النهج فشل في تحقيق فائدة لمعظم الناس. وأشارت إلى أن الحياة الكريمة تعني العيش في انسجام مع دورات أمّنا الأرض، ودورات التاريخ، وجميع أشكال الحياة. وأشارت إلى أن الحياة الكريمة تتطلب الاستماع للآخرين والتشارك معهم، وإلى أن هذا النهج الشامل إزاء المعيشة قائم في جميع اللغات والثقافات الأصلية. وينطوي هذا النهج على مبادئ مثل العمل الاجتماعي، والمعاملة بالمثل، والتضامن، والاحترام، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، والانسجام. وقالت الممثلة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات إن بلدها حقق نجاحات إنمائية عظيمة بفضل إدراج هذا النهج التقليدي إزاء التنمية في السياسات الرسمية لبلدها، وبفضل تبني مبدأ التعددية القانونية. ولبيان ذلك، عرضت بيانات إحصائية تركز على الحد من الفقر، وزيادة النمو الاقتصادي، وتحسين النتائج التعليمية في بلدها.

٥٥- وتناول ستيفن هيل، نائب رئيس منظمة أوكسفام الدولية ومدير حملات الدعوة بها، السياق الصعب لجهود التنمية العالمية، بما في ذلك التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية، والتوزع غير العادل للسلطة، وأوجه الضعف في النظام المتعدد الأطراف، مما يجعل من الصعب التماس حلول عالمية للمشاكل العالمية. وأكد الحاجة إلى تعزيز الاتساق وإقامة تحالفات من أجل التغيير. وقال إن البشر يستهلكون بالفعل أكثر مما يمكن أن ينتجه العالم على نحو مستدام، ولذلك لكي تكون التنمية المستدمة أمراً واقعاً لا بد من اتخاذ نهج جديد. وعرض ستيفن هيل إطار المعوقات التسعة لحدود موارد كوكب الأرض، فيما يتعلق بالاستدامة، وهو الإطار الذي تستخدمه منظمة أوكسفام ويتضمن عوامل مثل نقص التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وقال إن علينا أن نحدد كيف ينبغي لنا أن نعيش في إطار هذه الحدود وأن نحدد الروابط بين التحديات الاجتماعية وحدود موارد كوكب الأرض. وأشار إلى أن منظمة أوكسفام تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، استناداً إلى إحدى عشرة أولوية، هي الغذاء، والماء، والدخل، والتعليم، والتكيف، والصوت، والوظائف، والطاقة،

والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والصحة، في إطار حدود موارد الكوكب. وقال إن هذا الإطار يتناول الاتساق بين الاستدامة والأهداف الإنمائية، ويحدد حيزاً سياساتياً لتحقيق التنمية المستدامة القائمة على الحقوق.

٥٦- ووصف داشدولغور دولغورسورين، رئيس العلاقات الخارجية بوكالة الصحة في مقاطعة بولغان (مونغوليا)، أساليب الحياة التقليدية للشعوب البدوية في منغوليا باعتبار هذه الأساليب وسيلة من وسائل تحقيق الانسجام بين البشر والطبيعة والماشية. ومع ذلك، فقد أسفر عدد من التغيرات الداخلية والخارجية، وآخرها التحول من الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق والعولمة، عن تأثيرات إيجابية وسلبية في آن واحد على أسلوب الحياة البدوية. فقد أدى استغلال المعادن، مثلاً، إلى تدمير المراعي وإلى التلوث الذي يؤثر على البشر والحيوانات على السواء فيسبب مشاكل فريدة للصحة العامة. وأشار إلى أن من الصعب ضمان الحصول على الخدمات الصحية من جانب الشعوب الأصلية ورعاة الماشية الذي استُبعدوا من خطط التأمين الصحي التقليدية لكونهم جزءاً من الاقتصاد غير الرسمي. وفي هذا السياق، يتطلب تعزيز التنمية المستدامة القائمة على الحقوق نهجاً متعدد الأوجه يدرج شواغل الشعوب البدوية بشأن حقوق الإنسان، ويكفل مشاركتها الفعالة والحرة والهادفة في التنمية، ويوزع مزايا التنمية بصورة عادلة.

٥٧- وفي إطار الحوار التفاعلي، ناقش ممثلو الحركة الدولية لإغاثة الملهوف - العالم الرابع، ورابطة مواطني العالم، وحركة صحة الإنسان، الحاجة إلى مشاركة الجميع مشاركة فعالة في التنمية، والارتباط بين صحة الإنسان والبيئة، وإدراج حقوق الإنسان في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واقتُرح مفهوم سبل العيش المستدامة كموضوع محتمل للمحفل الاجتماعي لعام ٢٠١٣.

٥٨- وقالت إنجليكا نابارو، في ملاحظاتها الختامية، إن المستثمرين الأجانب الذين يسعون إلى استغلال الموارد الطبيعية في بوليفيا ينبغي لهم القيام بذلك وفقاً للقوانين الوطنية وباعتبارهم شركاء في التنمية. ودعت أيضاً إلى تعزيز حقوق الإنسان على نحو متسق ومتجانس. وقدم داشدولغور دولغورسورين تفاصيل بشأن تحديات وأهمية تيسير ومشاركة الرعاة الرُّحّل. وناقش ستيفن هيل أهمية التوعية لكي يمكن سماع أصوات أفقر السكان.

ياء- النُهُج المبتكرة إزاء التنمية والعولمة

٥٩- عرضت يواندرا مورو فال، نائبة عميد كلية طلب أمريكا اللاتينية في هافانا، الجهود التي تبذلها كوبا من أجل التعاون الإنمائي الدولي في مجال الصحة. وتتبعت في عرضها تاريخ كوبا في التعاون الطبي الدولي من بدايته إلى الوقت الراهن، كما تناولت بالوصف عدداً من أنشطة التعاون والمشاريع والإنجازات في مجال الصحة. وقالت إن النظام الوطني للصحة العامة في كوبا يقدم، منذ أكثر من ٥٠ عاماً، الرعاية إلى الأفراد من بلدان مختلفة عن طريق برامجه

للتعاون الصحي، حيث يقوم، بروح التضامن الدولي، بإيفاد المهنيين الطبيين المزودين بالأدوية والمواد والخبرة إلى البلدان النامية المحتاجة إليها. كما قدمت كوبا المساعدة بتدريب العديد من المهنيين الطبيين الأجانب. وأكدت يواندرا مورو فال أن هذا المثال للتعاون بين بلدان الجنوب، المستند إلى نموذج التضامن لا المنافسة، هو نوع المساعدة الإنمائية المطلوبة الآن.

٦٠- وعرض خورخي م. دياس فيريرا، ممثل المنظمة غير الحكومية "الإنسانية الجديدة"، رؤيته بشأن إطار مفاهيمي للتنمية يستند إلى التضامن والنزاهة. وقال إن الربح والكفاءة والإنتاجية لا ينبغي أن تكون هي الأهداف الأساسية للتنمية حيث تحصر الناس في وسائل الإنتاج دون تحسين رفاههم في جميع الأحيان. وأشار إلى أن إيلاء أولوية لهذه القيم على قيم أخرى وفقاً لجدول أعمال الليبرالية الجديدة قد أدى إلى أزمات متعددة، منها أزمة نفسية، وهي أزمات ينبغي التصدي لها بأسلوب متعدد الاختصاصات وشامل. وقال إن الغرض الأساسي للدول كمجتمعات سياسية هو تمكين المجتمعات والشعوب التي تتألف منها الدول من السيطرة على مقدراتها الخاصة. ولتحقيق هذا الغرض، التمس السيد فيريرا إطاراً نظرياً جديداً للتنمية يعزز التضامن والتنمية المتكاملة، ويمنع الانتهاكات الشديدة لحقوق الإنسان. ودعا، في هذا الصدد، إلى إيلاء أولوية للبشر على الممتلكات، وللأخلاقيات وحقوق الإنسان على الاقتصاد.

٦١- وتحدث زيغن وانغ، الأستاذ ووكيل كلية القانون بجامعة وهان، في الصين، عن تحديات وتطلعات إعمال الحق في التنمية في أعقاب الأزمة المالية العالمية. وتناول بالوصف عدة عقبات تعترض إعمال الحق في التنمية، منها تقلب سعر الصرف، وانخفاض الاستثمار والتجارة الخارجيين، وزيادة أعباء الديون، وارتفاع معدلات الفقر، وزيادة معدل البطالة، وانخفاض معدل النمو الاقتصادي، وازدياد التفاوت الاجتماعي. وللتصدي لهذه العقبات، اقترح تفسير الحق في التنمية باعتباره تنمية محورها الإنسان وتقوم على العدالة الاجتماعية، كما اقترح وضع استراتيجية شاملة لتنفيذ التنمية، بما في ذلك في القطاع المالي. ودعا إلى تركيز مزيد من الاهتمام على الروابط بين الحق في التنمية وحقوق الإنسان الأخرى. وأخيراً، دعا إلى وضع واعتماد اتفاقية تشمل الالتزامات المحلية (الأخلاقيات والمؤسسات) والالتزامات النظامية (العقود والاتفاقية).

٦٢- وفي سياق الحوار التفاعلي اللاحق، أخذ الكلمة كل من ميرنا كانينغهام، وممثلو الصين، ومنظمة الأمل الدولية (ONG Hope International)، ومنظمة الشمال - الجنوب في القرن الحادي والعشرين، ورابطة مواطني العالم، وحركة صحة الإنسان، والتحالف النسائي لجنوب آسيا. وناقش المتحدثون مسائل الاستيلاء على الأراضي، وحقوق المزارعين، ومبدأ المسؤولية المشتركة والمختلفة للدول، وإعمال الحق في التنمية على نحو يناسب كل بلد، واتخاذ نهج مبتكرة لتعزيز المعارف التقليدية للشعوب الأصلية، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتوزيع العادل لثمار التجارة وإرساء الديمقراطية في المؤسسات الدولية، والتضامن الدولي،

وأهمية التعليم وتكافؤ فرص الحصول على الصحة والتنمية، والاعتراف بالنساء كعوامل اقتصادية وصاحبات حقوق فردية. واقتُرح أيضاً أن ينظر مجلس حقوق الإنسان في إنشاء آلية لتنفيذ التوصيات العملية للمحفل الاجتماعي.

٦٣- وفي إطار الملاحظات الختامية، أكدت يواندرا مورو فال أن الأخلاقيات يجب أن تأتي قبل الاقتصاد. وأشارت إلى أهمية مراعاة التأثير الأخلاقي والفوائد المجتمعية للإنفاق عند وضع الميزانيات. وقالت إن الهدف العام ينبغي أن يكون تحسين جودة الحياة. وأكد خورخي م. دياس فيريرا أهمية البعد الإنساني للحق في التنمية، والطابع المترابط والمتعدد التخصصات للتحديات التي نواجهها الآن. وأكد أن البعد الروحي للتنمية لم يحظ بالنظر المناسب. وقدم زيغن وانغ معلومات مفصلة عن تأثيرات الأزمة المالية على الصين، وقدم توصيات بشأن كيفية التغلب على آثار الأزمة عن طريق التنمية التي محورها الإنسان.

رابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

٦٤- في ختام المحفل الاجتماعي، عرض مارتن خور موجزاً للمداولات أعقبها تقديم الرئيسة – المقرِّرة للتوصيات النهائية. وهذه التوصيات مدرجة في الأجزاء التالية.

ألف- الاستنتاجات

٦٥- في عصر العولمة، يجب على المجتمع أن يضع إطاراً جديدة للتنمية يكون محوره الإنسان، ويقوم على مبادئ حقوق الإنسان والمساواة، والتضامن، والاستدامة. وينبغي للتنمية التي محورها الإنسان أن تتناول أحوال الإنسان بأكملها وأن تعزِّز رفاهه النفسي والبدني والروحي، فضلاً عن النمو الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن مواصلة مناقشة ووضع المفاهيم التي تناولها هذا المحفل الاجتماعي، بما في ذلك التنمية المستدامة، والتنمية المتكاملة والإنسانية، والتنمية التشاركية، والحياة الكريمة، وتمويل التنمية، تقدِّم توجيهات في هذا السبيل. وتستلزم التنمية التي محورها الإنسان السيطرة المحلية على الأولويات الإنمائية، بالإضافة إلى بيئة عالمية مواتية للتنمية. وتُعدّ المشاركة المناسبة من جانب جميع الأشخاص على جميع مستويات الحوكمة، والحصول على المعلومات والتعليم والقروض والعمل، وشبكات الدعم الكافية، عوامل مهمة لنشر الأفكار، وتمكين الأشخاص والحركات، ونجاح التنمية التي محورها الإنسان.

٦٦- وتحتاج التنمية التي محورها الإنسان إلى الاعتراف بقيمة الكرامة الإنسانية وأسباب المعيشة والعمل كأُسس لتحقيق رفاه الإنسان. وينبغي اتخاذ تدابير تكفل حصول جميع الأفراد على الموارد الأساسية اللازمة لتحسين رفاههم على نحو مستمر. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات التي قد تكون مهمَّشة أو ناقصة التمثيل، كالنساء، والأطفال،

والأقليات، والسكان الأصليين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين. فينبغي إشراك هذه الفئات في عمليات اتخاذ القرار على جميع المستويات التي تؤثِّر في حياتها، كما ينبغي اتخاذ تدابير ملموسة لمنع مظاهر التفاوت الهيكلي والتمييز من إعاقة تنمية هذه الفئات.

٦٧- ويثبت المبدأ الأساسي المتمثِّل في التضامن، الذي يُطبَّق بشكل عادل على الأفراد والدول، أن بإمكاننا التعاون معاً وتحقيق أكثر مما يمكن أن نحققه فرادى. وقد أكَّدت الأزمة المالية والاقتصادية لعام ٢٠٠٨ اعتماد بعضنا على بعض، وهددت تمتُّعنا بحقوق الإنسان المكفولة لنا. ومن المهم لنا الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نستفيد من إنسانيتنا المشتركة لوضع رؤية مشتركة لمستقبل يتمتَّع فيه جميع الأشخاص دون تمييز بجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية. وتهتم الحركات الاجتماعية المعنية بتعزيز حقوق المرأة، والتضامن بين الأجيال، والتجارة الحرَّة، وإصلاح النظم المالية، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، بإدراج التضامن في التنمية التي محورها الإنسان، كما تؤدِّي هذه الحركات دوراً مهماً في مجتمعاتنا، وهو دور ينبغي الاعتراف به واحترامه، عند الاقتضاء، باعتباره شكلاً مفيداً للتعبير والمشاركة. كما يعبِّر الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يدعو إلى شراكة عالمية من أجل التنمية، عن مفهوم التضامن، غير أن المشاركين اتفقوا على ضرورة تدعيم هذا الهدف من أجل تعزيز جملة أمور، منها المساعدة الإنمائية الفعَّالة المُراقبة محلياً؛ والتشارك في المعلومات والتكنولوجيا؛ والابتكار؛ والحوكمة الجيدة.

٦٨- ومن غير المقبول حدوث أي فشل في تحقيق الأهداف الإنمائية، لأن هذا الفشل ينجم عن عدم التوزيع العادل للموارد لا عن الافتقار إلى هذه الموارد، وهذه المشكلة ترتبط أيضاً بنقص تمثيل الدول النامية والمجتمع المدني والفئات المهمّشة في المؤسسات المالية الدولية، وترتبط كذلك بفشل مماثل في الحوكمة على الصعيدين الوطني والمحلي. ولذلك لا غنى عن الحوكمة الجيدة والحشد المتّسق لجميع مصادر تمويل التنمية. وأكَّد المشاركون أهمية المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، ومنها التعاون بين بلدان الجنوب وضرائب العمليات المالية، ودعوا إلى اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون الدولي في مجال الضرائب، ومكافحة التهرُّب من الضرائب، ومنع تدفُّق الأموال غير المشروعة، ومكافحة الفساد. ويمثِّل الحق في التنمية إطاراً نظرياً للتنمية من شأنه أن يتصدى للتحدِّيات التي تعترض عالماً متعدِّد الأقطاب تسوده العولمة ويواجه مشاكل متعدِّدة، وهو أيضاً إطار لمعالجة الفجوات وحالات الفشل في المسؤولية والمساءلة والتنظيم في إطار الحوكمة الوطنية والعالمية على السواء.

باء- التوصيات

٦٩- ينبغي للدول، والمنظمات الدولية، والجهات الإنمائية الفاعلة الأخرى، أن تعمل على تعزيز التنمية التي محورها الإنسان، الرامية إلى تحسين رفاه الإنسان عن طريق الانطلاق من حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، باعتبارها أساس التنمية.

٧٠- ينبغي للدول وللجهات المعنية الأخرى التعاون من أجل تعزيز التنمية المستدامة والشاملة والعادلة، وتحقيق الحوكمة الجيدة والمشاركة على جميع مستويات اتخاذ القرار، وتهيئة بيئة وطنية ودولية مواتية للتنمية، ووضع إطار ملائم يتعلّق بالاقتصاد الكلي. وينبغي أن يشمل ذلك إصلاح المؤسسات الدولية، وبخاصة في المجال الاقتصادي، من أجل تعزيز التمثيل الديمقراطي للدول النامية والمجتمع المدني والفئات المهمَّشة.

٧١- ينبغي أن تعترف السياسات الاقتصادية والاجتماعية بالنساء كصاحبات حقوق فردية لا مجرد أفراد في عائلة أو أسرة معيشية أو جماعة، ولا ينبغي أن تكون الحالة الاجتماعية للمرأة عائقاً أمام حصولها على استحقاقاتها. وينبغي أن تشارك المرأة في عمليات اتخاذ القرار على جميع المستويات المؤثِّرة في حياتها، بما في ذلك في عمليات التنمية بعد انتهاء الحرب وفي جهود بناء السلام. وينبغي أيضاً دعم المشاركة الحيوية للشباب والمسنين من أجل تعزيز التضامن عن طريق المشاركة الفعَّالة لجميع أفراد المجتمع.

٧٢- ينبغي لسياسات التنمية أن تتصدَّى للتمييز ولمصادر التفاوت النظامي والهيكلي، كما يجب اتخاذ خطوات لمشاركة الفئات والسكان المهمَّشين أو ناقصي التمثيل في اتخاذ القرارات المؤثِّرة في حياتهم.

٧٣- ينبغي اتخاذ إجراءات فعَّالة للتخفيف من الأضرار الناجمة عن الأزمة العالمية ولمنع تكرارها، بطرق منها تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي، وإعادة هيكلة النظام المصرفي، وتحسين الحوكمة المالية العالمية.

٧٤- تعزيزاً للحشد المتّسق لجميع الموارد اللازمة للتنمية، ينبغي للدول أن تنشئ آلية دولية للتحكيم من أجل تسوية الديون المفرطة، وأن تحوِّل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية يمكنها أن تتخذ مقرَّرات وأن تصدر قرارات عملية المنحى، وأن تتعاون من أجل إعادة التدفقات المالية غير المشروعة إلى دول المصدر، وأن تعزِّز النظم الضريبية العادلة والفعّالة، بطرق منها فرض ضرائب على العمليات المالية من أجل تمويل أولويات التنمية.

٧٥- ينبغي للدول أن تعزِّز التنمية التشاركية الحقيقية بجملة طرق، منها تحسين سُبل الحصول على القروض البالغة الصغر والمعلومات والتعليم والعمل اللائق والعدالة، وتشجيع الحركات الاجتماعية والتنمية على مستوى المجتمع. وينبغي للمحفل الاجتماعي

أن يواصل إيلاء اهتمام خاص لحقوق الفئات التي قد تكون مهمّشة أو ناقصة التمثيل، كالنساء والأطفال والشباب، والأقليات، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمسنين، بطرق منها مناقشة استدامة أسباب المعيشة.

٧٦- **ينبغي استطلاع إنشاء آليات إضافية لتعزيز مراعاة الحق في التنمية، بما في ذلك بوضع مبادئ توجيهية عملية لتنفيذ إعلان الحق في التنمية؛ وإنشاء آلية للربط بين الحق في التنمية والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والقوانين الاقتصادية والتجارية؛ وإنشاء منتدى أكاديمي رفيع المستوى معني بالحق في التنمية.**

٧٧- **ينبغي للمحفل الاجتماعي المشاركة والإسهام في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وفي وضع أهداف إنمائية مستدامة. كما ينبغي إجراء دراسات لقياس تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية على قدرة الدول على احترام حقوق الإنسان وحمايتها والوفاء بها.**

٧٨- **ينبغي للدول أن تعزِّز مشاركة الدول الناقصة التمثيل والفئات ومنظمات المجتمع المدني في المؤسسات الدولية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية. فمثلاً، ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن ينشئ آلية لمتابعة تنفيذ توصيات المحفل الاجتماعي من أجل مواصلة تعزيز أصوات منظمات المجتمع المدني وأصوات الفئات التي تمثِّلها هذه المنظمات في الشؤون الدولية.**

المرفقات

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت

١- افتتاح الدورة.

٢- تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢٤/١٩ المعنون "المحفل الاجتماعي" بشأن موضوع "تنمية وعولمة محورهما الإنسان"، ولا سيما ما يلي:

(أ) التنمية التي محورها الإنسان، والحوكمة العالمية، في عصر يشهد تحدِّيات متعدِّدة وتحوُّلاً اجتماعياً؛

(ب) تعزيز التدابير والإجراءات الرامية إلى تحقيق التنمية القائمة على المشاركة والحوكمة الديمقراطية، بما في ذلك من خلال دور المجتمع المدني والحركات الاجتماعية على الصعيد الشعبي والمحلي والوطني؛

(ج) تدعيم بيئة عالمية مواتية للتنمية، بوسائل منها النظام المالي الدولي الذي ينبغي أن يدعم النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمنصف، والتنمية المستدامة، واستئصال الجوع والفقر من البلدان النامية، مع السماح في الوقت نفسه بحشد متّسق لجميع مصادر تمويل التنمية.

٣- اختتام الدورة.

Annex II

[English/French/Spanish only]

List of participants

States Members of the Human Rights Council

Austria, Bangladesh, Chile, China, Cuba, Czech Republic, Hungary, India, Indonesia, Italy, Malaysia, Maldives, Mauritania, Mexico, Qatar, Romania, Russian Federation, Saudi Arabia, Spain, Switzerland, Thailand, Uruguay.

States Members of the United Nations represented by observers

Afghanistan, Algeria, Argentina, Bahrain, Bolivia (Plurinational State of), Brazil, Cambodia, Colombia, Cyprus, Democratic Republic of Congo, France, Germany, Haiti, Japan, the Lao People's Democratic Republic, Mongolia, Morocco, Nepal, Nicaragua, Oman, Pakistan, Paraguay, Republic of Korea, South Africa, Sri Lanka, Tunisia, Turkey, United Arab Emirates, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam.

Non-Member States represented by observers

The Holy See.

Intergovernmental organizations

Council of Europe, South Centre.

United Nations

United Nations Conference on Trade and Development, United Nations Development Programme, United Nations Research Institute for Social Development.

Specialized agencies and related organizations

International Labour Organization, World Intellectual Property Organization, World Trade Organization.

Non-governmental organizations

African Forum and Network on Debt and Development; Ariel Foundation International; Association of World Citizens; Associazione Comunità Papa Giovanni XXIII; African Commission of Health and Human Rights Promoters; Bahá'í International Community; Conseil international des femmes; Coopération internationale pour le développement et la solidarité; Culture of Afro-Indigenous Solidarity; Espace Afrique International; Fastenopfer (the Swiss Catholic Lenten Fund); Fédération des agences internationales pour le développement; Génération, recherche, action et formation pour l'environnement; Geneva

International Network on Ageing; Hawaii Institute for Human Rights; Indian Movement "Tupaj Amaru"; Indigenous Peoples' Centre for Documentation, Research and Information; International Association for Religious Freedom; International Federation of University Women; International Movement ATD Fourth World; International Network for the Prevention of Elder Abuse; International Services for Human Rights; Liberation; Ligue marocaine pour la citoyenneté et les droits de l'homme; Mannar Women's Development Federation (Sri Lanka); New Humanity; Nord-Sud XXI; ONG Hope International; International Organization of la Francophonie; Oxfam International; People's Health Movement; Programme on Women's Economic, Social and Cultural Rights (India); Research and Development Centre Nepal; Social Justice in Global Development; Soka Gakkai International; South Asian Feminist Alliance; Südwind; Tchad Agir Pour l'Environnement; The Hunger Project.

National human rights institutions

Defensoría del Pueblo de Venezuela.

Academic institutions

Collège Sainte Croix de Fribourg, University of Zurich Competence Center for Human Rights, Webster University (Geneva).

Independent experts and activists

Manal Alsharif, activist and blogger; Ramona Constantin, community worker; Myrna Cunningham, member of the Permanent Forum on Indigenous Issues; Virginia Dandan, Independent Expert on human rights and international solidarity; Pascale Delille, researcher at the Université Blaise Pascal (France); Koen De Feyter, professor at the University of Antwerp (Belgium); Alfred de Zayas, Independent Expert on the promotion of a democratic and equitable international order; Delphine Djiraibe, Principal Advocate at the Public Interest Law Centre (Chad); Dashdolgor Dolgorsuren, Head of Foreign Relations at the Health Agency in Bulgan Province (Mongolia); Johan Galtung, Rector of Transcend Peace University; Hyewon Jeon, student activist in the Republic of Korea; Eunchang Jun, student activist in the Republic of Korea; Gustavo Massiah, member of the International Council of the World Social Forum; Robert Moulias, President of Allô maltraitance des personnes âgées et/ou des personnes handicapées; Yoandra Muro Valle, Vice-Rector of the Latin American School of Medicine (Cuba); Obiora Okafor, member of the Human Rights Council Advisory Committee; Isabel Ortiz, Associate Director of the United Nations Children's Fund; Xigen Wang, Professor and Vice-Dean of the Wuhan University Law School (China); Alain Yvergniaux, Special Adviser for International Affairs to the Office of the President of the Brittany Region (France).